

التعليم الجامعي: أي آفاق؟

دولا كرو سركريس
نائبة الرئيس لشؤون البحث العلمي
في جامعة القديس يوسف في بيروت



الجامعي وبين المطلوب في أسواق العمل ورصد التغيرات في هيكل الاقتصاد واقتراح خطط قريبة وبعيدة المدى.

- رصد القطاعات التي في إمكانها الاستفادة من التطوير والابتكار وربطها بالجامعات القادرة على مساندةها

- العمل على تفعيل النقاش حول تحديات المستقبل وكيف يمكن لجامعات لبنان أن تسهم في تحضير طلابها لمواجهة هذه التحديات عبر أساليب ومناهج تجديدية.

كلنا أمل بأن لبنان سيبقى منارة الشرق الأوسط ولكن علينا العمل للحفاظ على دوره الريادي على صعيد التعليم الجامعي وعلينا كجامعات أن نسهم أكثر، مع قطاعاته المنتجة، في تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

أما الكفاءات الناعمة للطلاب أو الأبعاد الثقافية فهي مشكلة تصدم بها البلدان المتطورة والنامية، إذ إن الشهادة لا تؤمن لحاملها الثقافة والكفاءات الناعمة التي ستشكل الفرق بين حملة الشهادات وتعددتها. من المؤكد أنه يجدر إدخال مفهوم هذه المهارات منذ مقاعد المدرسة من دون انتظار الوصول إلى الجامعة لاستدراكها.

بعد ما أوردناه سابقاً يمكننا استنتاج النقاط التي تحتاج لمعالجة ولنقاش وطني جامع:

- ضرورة وضع أسس لضمان الجودة في التعليم الجامعي وإطلاق ورشة وطنية لحماية مستوى التعليم في لبنان.

- مسح وتحليل دقيق لمدى التوافق أو عدمه بين المحتوى التعليمي

ويغرق المجتمع بحملة الشهادات الجامعية الذين لا يجدون عملاً أو لا يعملون في مجال تخصصهم. ويرتد هذا الواقع من جهة على العلاقة بين المجتمع والجامعة، ومن جهة أخرى على أساليب التوظيف حيث يلجأ الكثيرون إلى "الواسطة" والفساد مما يتيح فرص العمل "للأقوياء" وليس لأصحاب الكفاءة.

من ناحية أخرى، فإن التقدم التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي يؤدي يومياً إلى ولادة عدد كبير من المنتجات والخدمات الجديدة التي ستفرض تحولات جذرية في أنظمة التعليم الجامعي ومواجهه في المستقبل القريب. لذا هناك ضرورة لصياغة محدّدة لأنظمة ومناهج تعليمية تأخذ في الاعتبار الحاجة لكفاءات وتواكب العصر وتحضر للمستقبل، وحيث يكون للبحث العلمي دوراً أساسياً في مواكبة هذا التطور.

في لبنان فإن المشهد الصناعي مختلف كلياً لأسباب تتعلق غالباً بالنسخ وعدم التركيز على الابتكار. يمكن للصناعات اللبنانية قلب المعادلة بالتطوير والابتكار. ويتحقق الأمر عبر التآزر بين الأطراف المعنيين كافة من وزارات وقطاعات منتجة للاستفادة من إمكانات الجامعات العلمية وتوظيفها في آلية تطوير الصناعة وتحديثها. على الدولة تقديم محفزات للصناعيين كي يستمروا في البحث العلمي والابتكار، وعلى الصناعيين أن يتجهوا نحو الجامعات والباحثين لتمويل أبحاث تصب في مصلحة تطوير منتجاتهم. قطاعات عدّة يمكنها أن تندرج ضمن هذه الرؤية وفي طبيعتها: البحوث الصحية والهندسية والصناعية وخاصة الغذائية.

أما على صعيد البطالة التي تعاني منها البلدان النامية في غياب سياسة تربوية موجهة

من دون معطيات واضحة عن حاجة البلد وقطاعاته الاقتصادية ومن دون مساهمة الدولة بمكوناتها العامة والخاصة في تحديد المهارات التي على أساسها يجب أن يتم تطوير المناهج الجامعية وإغناؤها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ضرورة العمل على التهيؤ لمهارات الفرد والأسواق المستقبل، وهنا تأتي مسؤولية الدولة أيضاً في إشراك الأكاديميين والباحثين والخبراء من شتى المجالات لوضع خطط وسياسات تتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعتمد الدول التي تحتل الأسواق العالمية إلى تشجيع الصناعيين على الانخراط في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف تعزيز التطوير والابتكار مما يؤدي إلى صناعة رائدة ذات قدرة تنافسية. أما

مع ازدياد عدد الجامعات في لبنان سؤال يطرح نفسه: هل تتبع هذه الجامعات أي سياسة لضمان جودة التعليم بما يضمن لطلابها شهادات مرموقة تخولهم الانخراط في سوق العمل المحلي أو العالمي. وأين هو دور السلطات المختصة في تنظيم التعليم الجامعي ومراقبته وتقييمه في لبنان ضمن خطة ورؤية تستند إلى سياسة تربوية واضحة.

منذ سبعينات القرن الماضي، اعتمدت الدول المتقدمة على ربط التنمية الاقتصادية بالمناهج التعليمية والأبحاث التطبيقية كما الأساسية بما يضمن وتيرة التقدم والإنتاج في مجتمعاتها وإمكان التقليل من البطالة عبر رفد القطاعات المنتجة بالمهارات المطلوبة. أما في لبنان، فلا إمكان لربط مماثل

